

الفصل الثامن

التربية والتغيير الثقافي والاجتماعي

سنعرض في هذا الفصل إلى الكلام عن التغيير الثقافي والاجتماعي وعلاقته بال التربية

التغيير الثقافي :

أشرنا إلى أن الثقافة ثابتة ودائمة التغيير في نفس الوقت . فهي ثابتة بالنسبة لبعض عناصرها مثل اللغة والقانون . إذ تستمر دون تعديل كبير مدة طويلة من الزمن . ومتغيرة بمعنى أن جميع عناصرها تخضع لتحول مستمر تدريجي غير واضح . ويشمل التغيير الثقافي ثلاث عمليات أساسية يعرفها علماء الإنسان بأنها : عملية التأصيل ، وعملية الانتشار ، وعملية إعادة التفسير . فعملية التأصيل تعني اكتشاف أو اختراع عناصر أصيلة في الثقافة . ويعني الانتشار استعارة عناصر جديدة من ثقافات أخرى مثل تبني التربويين للطرق الجديدة في البلاد الأخرى . أما إعادة التفسير فتعني تحويل عنصر قائم لواجهة الظروف الجديدة مثل تكيف المناهج الدراسية للتطورات العلمية الجديدة . ولا تستجيب ثقافة ما بشكل كامل لأي تغيير مهما كانت أهميته إن لم تكن ثقافة متماسكة إلى حد بعيد . إذ تؤثر بعض النواحي الثقافية الأساسية ، إن عاجلاً أو آجلاً ، في العناصر الأخرى . وإن كان ذلك لا يعني التأثير المتساوي والماشر .

أما مفهوم التخلف الثقافي فيعني اتجاه في بعض جوانب الثقافية للتغيير ببطء أكثر من غيرها . ولعل أوضح مثال للتخلف الثقافي في العالم الغربي هو عدم مسايرة التقدم التكنولوجي للقيم الاجتماعية ، بمعنى أن التقدم في الجوانب المادية أسبق منه في الجوانب المعنوية للثقافة . وهو ما يسميه "أوجبورن" Ogburn بالتخلف الثقافي . وبالرغم من الافتراض التقليدي لبعض علماء الإنسان بوجود فاصل واضح بين تكنولوجيا المجتمع وبين قيمه ، إلا أن التكنولوجيا في الحقيقة تحتويها القيم ، إذ ترتبط الأساليب والعمليات التكنولوجية الجديدة من خلال وظائفها بأنماط السلوك التي يرتضيها المجتمع . والسيارة مثال على قيم

الحركة الاجتماعي والملكية الخاصة وحب السرعة . ومقاييس الحرارة والساعة تدلان على الاعتقاد بضرورة امكانية قياس الطبيعة ، وأن الحياة تحكمها قوانين ثابتة ويفك معرفتها ، وأن ما يمكن ملاحظته وتكراره يعتبر من الأشياء الهامة .

وهكذا يتراوحي لنا نظامان من القيم الثقافية التي قد تتفق معاً أو لا تتفق . أحدهما تغذيه المبتكرات التكنولوجية والأخر تغذيه محصلة القيم المستقرة . ولا يعتبر الشانى دائماً من المبتكرات التكنولوجية ، وإن كان صادراً عن تلك المبتكرات في الماضي . وإذا كانت القيم التي يعبر عنها التغير التكنولوجي تتماشى مع القيم المستقرة ، فإن الثقافة ستتكيف مع التغيرات بسهولة تامة مهما كانت سرعة هذا التغير . ولهذا فإن التغيرات التكنولوجية ليست هي المسيبة في الخلل الثقافي ، وإنما السبب هو ما يشمل هذا التغير من قيم جديدة متصارعة . وكلما زاد تماسك الثقافة إزداد تداخل وتناسق تكنولوجيتها مع قيمها . ونظهر لنا في الأزمة الأولى في المجتمعات قيمًا ثقافية متمثلة في التكنولوجيا التي يطبقها المجتمع . ومن أمثلة ذلك أن الزراعة عند هنود مايا Maya ليست فقط وسيلة لتوفير الغذاء ، ولكنها طريقة لعبادة الآلهة . وبين الهندى قبل بنر الحبوب معبداً في الحقل حيث يؤدي فيه الصلاة . ويصبح الحقل نوعاً من أنواع المعابد يحظر تدنيسه بلغو الحديث . وتصبح الزراعة نوعاً من العقد الدائم بين الآلهة والناس تهب بقتضاه السماء الناس شمار الأرض مقابل الصلاة والقربان . ولا ينطبق ذلك على خط التجمیع في الإنتاج الحديث ، إذ يتم في ظله رفض واضح لكثير من القيم الثقافية وأهمها الإيمان بأن الفرد هو هدف في ذاته . ففي المصنع الحديث نجد أن العامل قطعة يمكن استبدالها ، ووسيلة لغاية هي الإنتاج .

الواقع أن التغير الثقافي يحدث نتيجة عوامل كثيرة في مقدمتها سرعة الانتشار الثقافي نظراً للتقدم الهائل في وسائل الاتصال بين العالم . يضاف إلى ذلك تزايد افتتاح المجتمعات بعضها على بعض وتزايد الاعتماد المتبادل للشعوب في سعيها الحثيث نحو النمو والتقدم . وتساعد وسائل التكنولوجيا المادية الحديثة على إحداث تغييرات اجتماعية بعيدة المدى . كما أن المخترعات الحديثة أيضاً لاتقل أهمية في ذلك . ويرتبط الكلام عن المخترعات بالكلام عن

المخترعين والمبتكرین باعتبارهم صناع التقدیم .

إن الاكتشاف والاختراع هما المنطلقان الواضحان لأية دراسة للنمو والتغيير الثقافي . إذ أنه لا يمكن إضافة عناصر جديدة للمحتوى الكلی لثقافة الإنسان إلا عن طريق هاتين العمليتين . ويعزى " رالف لنتون " بين مفهوم كل من الاكتشاف والاختراع فيقول إن الاكتشاف إضافة للمعرفة في حين أن الاختراع هو تطبيق جديد للمعرفة . ويضرب مثلا على ذلك بظف يشد لأول مرة ذيل قطة فتخدشه فيتعلم الطفل من ذلك أن القطة تخدر إذا شد ذيلها . هذه المعرفة الجديدة تمثل اكتشافا بالنسبة للطفل . أما إذا حدث بعد ذلك أن الطفل رأى شخصا آخر يحمل قطة وأراد أن تخدر القطة هذا الشخص فيقوم بشد ذيلها فتخدش القطة حاملها ، عندئذ يكون ذلك اختراعا بالنسبة للطفل لأنه طبق المعرفة التي سبق له أن تعلمتها في تحقيق هدف معين (لنتون : ص ٤٠٤) .

ويمثل المخترعون طلائع التقدم الثقافي الذين استطاعوا أن يدركوا قبل غيرهم الاحتياجات الثقافية لمجتمعهم . وحاولوا إيجاد حلول لها . بيد أن محتوى الثقافة التي يعمل فيها المخترع تفرض من جانبها دائما حدوداً على ممارسة المخترع لقدراته الإبداعية . وهذا لا ينطبق على المخترعات الآلية فحسب بل على الاختراعات في جميع الميادين الأخرى أيضا . فعباقة الرياضيات على سبيل المثال لا يستطيعون مواصلة السير إلا من النقطة التي يلغتها المعرفة الرياضية في ثقافاتهم . ولو ولد اينشتاين في قبيلة بدائية انحصرت معرفتها الرياضية في العد من واحد إلى ثلاثة لما كان بإمكانه كما يبدو أن يتوصل إلى حقائق رياضية أكثر من نظام عشري مبني على العد على أصابع اليد والقدم حتى لو كرس حياته كلها للبحوث الرياضية . وكذلك الحال بالنسبة للمصلحين الذين يحاولون إيجاد أنظمة جديدة لمجتمعهم فلا يسعهم إلا أن يبنوا أنظمتهم الجديدة وسط العناصر التي تعرفوا عليها ضمن ثقافتهم (لنتون : ص ٤٢١) . وهكذا فإن الثقافة التي يعمل في ظلها أي مخترع أو مبتكر توجه جهوده وتحدد إمكانياته وتقرر ما إذا كانت مخترعاته ستعطى بقبول المجتمع أم لا ؟ .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بالتغيير الثقافي هي ما يسمى بالامتصاص الثقافي أو التشرب الثقافي أو الاستعارة الثقافية . ويقصد بذلك قدرة أي ثقافة على امتصاص عناصر ثقافية مناسبة لها من ثقافة أخرى . ذلك أن النسبي

السريع للثقافة البشرية ككل والثقافات الإقليمية أيضا بدرجات متفاوتة يؤدي إلى قدرة المجتمعات المختلفة على اقتباس العناصر المناسبة من الثقافات الأخرى ودمجها في ثقافتها الخاصة . ومع أن عملية الامتصاص الثقافي من ثقافة لأخرى تخضع لشروط تنظيمها من أهمها مناسبة العناصر المستعارة فإنها تعتبر عملية هامة في نمو وتقدم أي ثقافة . ولو أن كل جماعة بشرية تركت وحدها لتسير قدما في تطورها بجهودها الخاصة دون مساعدة غيرها لكان تقدمها بطينا جدا . وهكذا يصبح الاعتماد المتبادل للثقافات المختلفة عاملا هاما في تقدمها . ومن خلاله استطاعت البشرية أن تجمع قدراتها الإبداعية وأن تنهل من معينها المشترك . فعن طريق الامتصاص الثقافي أو الاستعارة الثقافية يمكن لاختراع ظهر في مجتمع ما وحظى بقبوله في عهد ما أن ينتقل إلى حلقة من الثقافات تتسع وتنشر حتى تعم البشرية في غضون بضعة قرون (اللدون : ص ٤٢٧) .

وفي المجتمعات المنعزلة أو المنفلترة على نفسها تكون قدرتها على النمو الثقافي محدودة جدا ، بل وقلما تهب عليها رياح التغيير . ويصبح مثل هذه المجتمعات أشبه ما يكون بأهل الكهف في سباتهم غارقون والعالم يتقدم ويتغير من حولهم . وهناك أمثلة كثيرة على المجتمعات تختلف ثقافتها لانعزالتها عن ركب الحضارة العالمية . ويمكن أن نضرب مثلا من تاريخ حضارتنا العربية .. فقد بلغت هذه الحضارة قمة مجدها بانفتاحها على الحضارات والثقافات الأخرى ، وكانت في حينها حضارة عالمية تشع بنورها في كل مكان في الشرق والغرب على السواء . ولكن عندما انقلبت الآية وانتهت الأمور بالعالم العربي إلى الانعزال والانفصال في ظل الحكم التركي تجمد الفكر العربي ونضب معين الثقافة العربية ووصل العالم العربي إلى حالة من الركود الثقافي لا يحسد عليها وما زال يعاني منها حتى الآن .

ومع نشاط الحركات الإصلاحية من داخل العالم العربي الذي قتل أولا في الحركة السلفية التي قادها محمد بن عبد الوهاب في السعودية وتبعه آخرون مثل جمال الدين الأفغاني والشيخ الإمام محمد عبده والشيخ رفاعة الطهطاوي بدأ تجديد الفكر العربي ونفض غبار الماضي عن الثقافة الإسلامية .

وكانت الحملة الفرنسية على مصر بثابة ناقوس الخطر الذي لفت الأنظار إلى الفجوة الحضارية الكبيرة التي تفصل بين العالم العربي الإسلامي وبين الحضارة

الغربية . ويقدم لنا الجبرتي في تاريخه المشهور أمثلة حية على ذلك . يصف الجبرتي حال المصريين عندما ضربهم الفرنسيون بالقناصل وكانوا لا يعرفوا عنها شيئاً آنذاك فيقول : " ولما نزل عليهم القنبل قالوا ياخفي الألطاف نجنا ما نخاف ". ووصف الجبرتي أيضاً دهشة علماء الأزهر عندما عرض عليهم علماء الحملة الفرنسية بعض التجارب العلمية البسيطة منها توصيل دائرة كهربية . لقد قدرت الفجوة الثقافية بين العالم العربي والإسلامي ، وبين أوروبا في ذلك الحين بما يقرب من ستة قرون من الزمان استطاعت الشفافة الأولى خلالها أن تحقق إنجازات كبيرة اتسمت بها عصوراً بأكملها مثل عصر الاكتشاف وعصر البحار وعصر النهضة . وهكذا .

وعندما بدأت مصر ومعها العالم العربي تخرج من عزلتها الثقافية وتقيم جسوراً ثقافية مع العالم المتقدم من حولها بدأت الحياة تتجدد في أوصالها وبدأت معها حركة التجديد الثقافي في العالم العربي الإسلامي . ومن العرض السابق نرى بوضوح أن أي انغلاق ثقافي أو عزلة ثقافية يعتبر بثابة الحكم بالموت على أي ثقافة كما أنه يتجاهل الدور الحضاري الذي لعبته الثقافة الإسلامية في عصورها الذهبية .

ويعمل الاعتماد المتبادل للثقافات المختلفة من خلال عملية الامتصاص والانتشار الثقافي على تضليل المجهود في دفع حركة الثقافة العالمية إلى الأمام . فمما لا شك فيه أن زيادة عدد العقول المشتركة في معالجة إحدى المشكلات يسرع بعملية التقدم الثقافي . ولا يمكننا أن نتجاهل الدور الهام الذي لعبته وسائل الاتصال السريعة في زيادة معدل الانتشار الثقافي بين مختلف دول العالم . وظهرت الأنظمة التي تحفظ للمخترعات سريتها مع نشرها على الملايين في نفس الوقت . وذلك من خلال نظام براءة الاختراع الذي يحفظ لصاحب الاختراع فضل السبق وكل حقوقه الأدبية والمادية . وهكذا تزداد معدل الانتشار الثقافي بدرجة ملحوظة في كل الميادين الثقافية في كل المجتمعات المعاصرة . ويتبع كل فرد تقريراً على المستويات المهنية والفكرية والعلمية ما يحدث في مختلف دول العالم في ميدانه بصورة مستمرة كجزء لا ينفصل من نموز المهني والثقافي .

ويستند الانتشار الثقافي على عدة أسس ومبادئ من أهمها عنصر الاحتكاك والوقت . فانتشار أي عنصر ثقافي من ثقافة لأخرى يتطلب احتكاك الثقافتين

بعضهما ، كما يتطلب الوقت الذي يسمح بانتقال العنصر الثقافي من ثقافة لأخرى . ولكن ليس من الضروري أن ينتقل العنصر الثقافي من ثقافة لأخرى كما هو وإنما قد يطرأ عليه التعديل أو التحوير بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات الثقافة الناقلة . وقد يتم الانتشار الثقافي من خلال الاحتكاك والوقت بطريقة طبيعية تلقائية دون فرض بالقوة من جانب سلطة خارجية أو داخلية كما حدث في اليابان مثلاً في استعمارتها لكثير من ثقافة الصين حتى الأبجدية استعانتها اليابان من الصين رغم اختلاف اللغتين . فكانت اليابان في يوم ما تعتبر امتداداً ثقافياً للصين .

وقد يحدث الانتشار الثقافي بالاحتكاك والوقت بفعل قوة خارجية مستوطنة . وفي هذه الحالة إذا تميزت هذه القوة الخارجية بالغلبة العددية والتفوق الثقافي فإنها تفرض ثقافتها على الثقافة المحلية . وهذا ما حدث في الدنيا الجديدة أعني الأميركيتين . إذ أن المهاجرين من البيض قد استطاعوا أن يفرضوا ثقافتهم تحت عنصر الاحتكاك والوقت وتتوفر الغلبة العددية والتفوق الثقافي . وهذا ما حدث أيضاً في أستراليا ونيوزيلندا وغيرها من بقاع العالم ، حيث ذابت الثقافة المحلية في غمام وغضن الثقافة الوافدة . أما إذا كانت القوة الخارجية غير مستوطنة أي أنها تقيم بصفة مؤقتة فإنها تستطيع أن تفرض بعض العناصر الثقافية على المجتمع . وقد يتشرب المجتمع بعضها بصفة دائمة إذا دخلت في نسيجه الثقافي . أما إذا اختزنتها فقط في حوصلته فإنها تظل مرهونة بوجود هذه القوة ، فإذا اختفت أو انتفأ وجودها استطاع المجتمع أن يطرد ما في حوصلته من عناصر ثقافية مفروضة لم يهضمها . وهذا ما حدث في البلاد المستعمرة التي يتتوفر لها قاعدة ثقافية عريضة كما هو الحال في البلاد العربية مثلاً .

وقد يحدث التغير الثقافي نتيجة لإضافة عناصر ثقافية جديدة أو مستحدثة سواء بالاختراع أو النقل من ثقافة لأخرى . كما أن التغير قد يحدث أيضاً نتيجة ضمور أو اختفاء بعض العناصر الثقافية السائدة في يوم ما . فلبس الطريوش مثلاً كان سائداً في بلادنا العربية في فترة من الزمن وارتبطت به صناعة كبيرة لعمل الطراويش وصناعة أخرى لتنظيفه وكبيه . وكانت المصانع وال محلات التي تهتم بهذه الصناعة منتشرة في كثير من الأمكنة حتى فترة قريبة . لكنها الآن تكاد تكون قد اختفت وتقلماً يعرف الجيل الجديد أو يتصور شيئاً عن هنا الجانب

من الثقافة الذي كان سائداً في يوم ما في مجتمعه . ويمكن أن نضرب أمثلة أخرى لعناصر ثقافية اختفت أو تكاد تخفي منها "صناعة تبييض النحاس" . فقد اختفت نتيجة شروع استخدام الأواني المصنوعة من الألومنيوم الذي لا يحتاج إلى تبييض . وبالنسبة للدول العربية الخليجية نجد مثلاً واضحاً يتمثل في "صبد اللؤلؤ" . فقد اختفت هذه الصناعة تقريباً الآن . وكانت في يوم ما جزءاً هاماً من ثقافة المجتمع العربي في الخليج . وقد ساعد على ضمور هذا العنصر الثقافي في دول الخليج ظهور اللؤلؤ الصناعي الذي طورت اليابان تربيته واتخذته تجارة رابحة منافسة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان لظهور البترول أثر هام في اجتناب كثير من الناس لعيش حياة مستقرة بعيدة عن حياة البحر وما فيها من مخاطر واغتراب ومعاناة .

ويقول "رالف لتون" إن التساؤل عن السبب الذي عمد الإنسان من أجله إلى توسيع محتوى ثقافته جيلاً بعد جيل هو تساؤل لا يزال بحاجة إلى إجابة شافية . وكل ما نستطيع قوله هو أن ذلك نتيجة لما يمكن أن يطلق عليه بعبارة غامضة «طاقة العقل البشري» التي لا تعرف الكلل أو الملل . ففي كل المجتمعات وعلى مر العصور المختلفة وجد أفراد لم يقنعوا بالأمر الواقع ورفضوا التسليم بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان" . وسعوا إلى إيجاد حلول جديدة لمشكلات سبق أن وجد الناس لها حلولاً مقبولة . وهذا أمر يختلف كثيراً جداً عن البحث عن حلول للمشكلات الجديدة الملحّة ، حيث يكون المحفز للعمل هو الحاجة . أما في الحالة السابقة فتستمر عملية الاختراع حتى عندما يكون دافع الحاجة غير موجود (لتون : ص ١٢١) .

التربية والتغيير الثقافي :

سبق أن ذكرنا أن التربية حالة ضرورية للاستمرار الثقافي . وهي أيضاً وسيلة هامة للتعاون الوعي مع التغيير الثقافي . وهكذا فإن إحدى الوسائل التي يتبعها المجتمع لمواجهة التغيرات هي أن يقوم بتعليم أجياله المتعاقبة التراث الشفافي من خلال مناهج المدرسة . وللوصول لهذه الغاية يعيد المعلمون تفسير المعرفة القديمة والقيم لمواجهة الموقف الجديد . ومن أمثلة ذلك أننا منذ تحطيم النرة لم نعد ندرس الطبيعة النيوتونية في صورة مجردة . وبالإضافة إلى ذلك أدخلت معرفة ومهارات جديدة إلى المنهج كما هجرت مهارات أخرى قديمة . ومثال

ذلك التخلف في المدرسة الغربية من دراسة اللاتينية واليونانية والاهتمام بالتدريب المهني لمواجهة طلب الصناعة المتزايد على العمال المهرة . واجهت المدارس من خلال تركيزها على العلم الطبيعي إلى تشجيع الاتجاهات الفكرية والتجريبية . وقد تتجه الثقافة للتعهد للمستقبل باكساب الشباب الاتجاهات والمهارات لمواجهة الواقع المترفة . ومهما اختلفت الأساليب المسئولة عن التغير الثقافي فإن التربية لها مسؤولية كبيرة في إحداث هذا التغير . فعليها أن تقود هذا التغير وتوجهه . ويصرف النظر عما يقال من التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه في هذا المجال فإن للتربية دورا لا ينكر سواه من خلال غ Rileyها للثقافة أو تنميتها للاتجاهات الجديدة أو إحداث الحراك الاجتماعي أو دفع حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية . إن المجتمع المتعلم مرغوب فيه من جميع وجهات النظر . ويمكن للتربية من بين أدوارها الأخرى أن تقوم بتدريب القيادات في جميع ميادين الحياة حتى يصبحوا على وعي أفضل بالقوى المؤثرة التي تشكل تقدم ورفاهية المجتمع والثقافة هنا وهناك وفي كل مكان .

التربية والتغيير الاجتماعي :

حضرت العلاقة بين التربية والتغيير الاجتماعي لكثير من النقاش والجدل يحتمل حيناً وبخف حيناً . وقد اختلفت الآراء حول الدور الذي يمكن أن تسهم به التربية في التغيير الاجتماعي . إحدى وجهات النظر تقول بأن التربية هي إحدى مؤسسات المجتمع التي تعكس قوتها أو ضعفها وتقدمه أو تخلفه . فهي مرآة صادقة لأوضاع المجتمع . وإذا كان المثل يقول إن السائل من لون الإمام . فإن التربية في أي مجتمع لابد وأن تتلون أو تتشكل حسب أوضاع هذا المجتمع ودرجة تقدمه . ومن ثم فإن المدرسة تدور في ذلك المجتمع ولا تستطيع أن تغيره . بل إن التربية ذاتها قد تقاوم التغيير وتتصعب هي نفسها حرباً عليه . ذلك أن المؤسسات على اختلاف شاكلتها بما فيها التربية قد تكون شديدة المقاومة للتغيير . والنظام التربوي كغيره من المؤسسات الهامة يتغير استجابة لتجديدات ثقافية كبيرة . ذلك أن التغيرات المادية المترتبة بتقدم التكنولوجيا تقدر تقديرًا عالياً من جانب المجتمع . ولكن الميلولة دون استمرار النماذج القديمة أمر صعب . وهكذا يصبح استخدام الأفكار القديمة بطرق جديدة هو النتيجة المنطقية للتزاوج بين وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالتجدد . وبهذا تكون عملية التجدد

محافظة مجددة معاً .

إن التغيرات التي تحدث في بناء النظم التربوية تكون عادة نتيجة سلسلة من المؤثرات التي تعكس اجتماع المجتمع على ما يجب أن تفعله المدارس . ويدخل التجديد في الصورة كأداة منطقية لإحداث التغيرات التي تساعد المدارس على تبنيها للمعرفة الجديدة التي تجدد الحياة فيها وفي أنشطتها وبرامجها .

إن المدارس ، بل والتربويين أنفسهم ، قد يجدون مبررات يقنعون بها أنفسهم ويعاولون أن يبرروا بها عدم تغيير أساليبهم التربوية حتى ولو كان التطور الاجتماعي يتطلب هذا التغيير . ذلك أن الميل إلى التمسك بالأهداف والamaras القديمة دون تطوير يجعل المربى يواجه مشكلات خطيرة . وقد عرض هذه المسألة بعيوب أحد المربين هو H.Benjamine Sabre Tooth Curriculum (١٩٣٩) .

ويعالج هذا الكتاب الساخر التاريخ التربوي لقبيلة أسطورية من سكان الكهوف كانت أغراضها التربوية عندما كانت النمور الضاربة تشكل خطرًا حقيقيًا لها . ومن أجل هذا كانت مدارس القبيلة تعلم الوسائل الفنية لتخويف النمور وإبعادها وذلك بواسطة إشعال النار . وحدث فيما بعد أن تغيرت الأحوال الجوية المحلية ومالت إلى البرودة ، مما أدى إلى اختفاء الوحش اختفاءً تاماً . إلا أن القبيلة لم تستمتع طويلاً بأمنها الذي حصلت عليه حديثاً . ذلك أن الدببة الكاسرة سرعان ما أزعجت الإقليم بكثرة تردداتها . وسرعان ما تعلم الصيادون عمل الحفر التي يمكن أن تقع في شراكها الدببة المارة . ولكن منهج مدارس القبيلة ظل دون تغيير يركز على تعلم صيد النمور . وقد أوضح الصيادون للمربين أنه على الرغم من أن اصطياد الدببة وقتلها أصبح الآن من الأهمية بمكان لبقاء القبيلة ، فإن المدارس تجاهلت كل التجاهل المهارات وثيقة الصلة بهذه الحاجة . ودافع المربيون بأن الطرق الفنية لمعالجة موضوع الدببة لا تتنسم إلى الميدان المدرسي لأن تعلم هذه المهارة العملية لا يحظى بشرف الاتساب إلى التربية لأنه ليس إلا مجرد "تدريب" . وعندما اشتد الإلحاح في التساؤل عن سبب اهتمام الشخص بتعلم طريقة إفراز النمور في الوقت الذي اختفت فيه جميع هذه الحيوانات منذ أمد بعيد أجاب أحد الرجال المسنين من كان لهم دور في إدارة النظام التعليمي قائلاً :

« إننا لا نتعلم التلاميذ إفراز النمور كهدف في ذاته ، بل نعلمه بقصد إكساب هذا النوع من الشجاعة الرفيعة التي تنسحب على جميع شئون الحياة .

والتي لا يمكن أن تتحقق من القيام بنشاط حquier مثل صيد الدببة » .

هنا نجد تبريراً زائفًا لعجز التربية عن مجاراة التقدم ومواجهة الاحتياجات الاجتماعية المتتجدة باستمرار . ومازالت مثل هذه التبريرات تتردد على ألسنة بعض المربين المعاصرين للإبقاء على ممارسات درجوا عليها . وعليهم أن يتتجاوزوها إلى ما هو أكثر مناسبة للمجتمع وتطوره . ومن الصعب إذن أن تتصور قدرة التربية على إحداث أي تغيير اجتماعي طالما أنها غير قادرة حتى على تطوير نفسها ، تاهيك عن تطوير المجتمع .

ووجهة النظر الثانية ترى أن التربية بحكم موقعها في المجتمع لها دور قيادي ، ومن ثم فإن عليها أن تقود التغيير الاجتماعي وتوجهه . إن المدرسة من وجهة نظر الفلسفة التقديمية وغيرها جزء لا يتجزأ من المجتمع ، فهي تعكس كل مشكلاته الاجتماعية . ويجب على المدرسة أن تقوم بدور فعال سوا ، في داخل الفصل أو خارجه من أجل تحسين المجتمع وتطويره . وعليها أيضاً أن تواجه نفس المشكلات التي يواجهها المجتمع . وبعبارة أخرى فإن المدرسة ليست برجاً عاجياً ، وإنما يجب أن تضطلع بدور نشيط في أمور المجتمع . إن كثيرون من المربين الذين يؤمنون بهذه النظرة يتفقون مع جورج كاوانتس في تساؤله الذي جعله عنواناً لكتابه : هل تجربة المدرسة على بناء نظام اجتماعي جديد ؟ وكانت إجابته بالإيجاب . ذلك أن المربين التقديميون يرون أن المدرسة ينبغي أن تجرب ولو على نطاق محدود بالقيام بدور في بناء نظام اجتماعي جديد .

والواقع أن مدارس فلسفة التربية تختلف في نظرتها إلى هنا الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة . وإذا كان التقديميون يرون أن للمدرسة دوراً في التغيير الاجتماعي فلأنهم يؤمنون بأن التغيير دائم ومستمر . فالحياة كلها حركة وتغير ولا تثبت على وتبيرة واحدة ، ومن ثم فإن التربية ينبغي أن تساير هذا التغيير . وهذا يعني في معنى من المعاني أن تقوم المدرسة بالمراجعة الدائمة المستمرة لمناهجها وبرامجها وطرائقها وأساليبها . وهي بهذا التجديد الداخلي لها تستطيع أن تسهم في ركب الحياة ، وتتشابه معها ، أو على الأقل لا تختلف عنها .

إن التربية يمكن أن تصلح من شأنها وشأن المجتمع . وذلك ب التربية الأطفال على الاستجابة للتغيير بوعي وذكاء . ويجب أن يدرس الأطفال ويعاملوا المواقف

التابعة من الحياة الواقعية ويكتشفوا بأنفسهم مشكلات حقيقة .

وهكذا يتكتسبون الاتجاهات الفكرية والأساليب الفنية العملية المتنوعة التي تمكنهم من التعامل مع التغيرات . ونجد مثل هذه المواقف عند دراسة المشاكل المعاصرة بوجه عام من خلال العلوم الاجتماعية . ولا يقدم التربوي التقديمي مقترحاته الشخصية لحل مشاكل الأطفال حتى يناقشوا ، ولكن يسمح لهم باستنتاج تلك الحلول وفقاً لما لديهم من قيم .

ويرفض التربوي التقديمي أية مشروعات لاستخدام المدرسة لخدمة برامج الإصلاح الاجتماعي معتقداً أن مثل هذه الوظيفة المضافة للمدرسة تنتهك الحرية الفكرية للطفل . وبهذا تحد من فمه . كما أنه يعارض أي محاولة لتحديد ما يجب أن يكون عليه المجتمع الصالح على أساس أن المستقبل غير مضمون . كما يدعى أن فلسفته في التربية أكثر الفلسفات ديمقراطية ، ولهذا يؤيد المجتمع الذي يخطط ذاتياً وفقاً لما نشأ عليه بدلاً من المجتمع الذي يخطط له مسبقاً . وتؤمن المدرسة التجددية بأن المعلمين أنفسهم يجب أن يعيدوا بناً المجتمع من خلال تعليم الشباب برنامجاً لإصلاح الاجتماعي الفوري الشامل والمفصل .

وعلى النقيض من هذه النظرة نجد مدرسة فلسفة تقليدية محافظة مثل التوارية ترى أن وظيفة المدرسة هي في جوهرها وظيفة محافظة تقوم على الحفاظ على أهم ما في التراث القومي ونقله . وهي بهذا تقف موقفاً مخالفًا للتجددية من قضية التغيير . فهي تؤمن بأن الحياة تتواتر ولا تتغير . كما أنها تؤمن أيضاً بأن طبيعة الإنسان واحدة في كل زمان ومكان . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن التربية أيضاً تتواتر ولا تتغير ، بل إنها واحدة لكل البشر على اختلاف العصور والمجتمعات . وهكذا تصعب هذه النظرة التقليدية محدودة لدور المدرسة وهو دور يتصف بالثبات وعدم التغيير . إن المدرسة عند المارين المحافظين أو التقليديين لا تستطيع فرض سرعة معينة للتغيير الاجتماعي دونها إفساد لوظيفتها الحقيقية وهي ممارسة الفكر . إن المدرسة ليست مجرد هيئة إصلاحية ولكنها منظمة تعليمية . ولما كان التحول الاجتماعي يتم على أيدي الأفراد وليس العكس ، فإن الطريق الحقيقي لإصلاح المجتمع هو تطوير أفراده .

ومن هذه النظرة نرى أن المدرسة تعنى بكل ما يستحق اهتمام الطالب في التراث الشعافي حتى يتكيف مع المجتمع . فإذا ما تحولت المدرسة لمشروع

إصلاحى ثقافي فإنها تعد الطالب للعبادة في وسط لن يتحقق أبداً بدلاً من تكيفه للظروف التي سبّب عيشه في ظلها . زد على ذلك أن طالب المدرسة الثانوية يفتقر للتجربة أو الجدية التي تمكنه من تقدير مشاكل الإصلاح الاجتماعي والثقافي . كما أنها لا تتوقع منه رأياً في المشاكل الثقافية المعاصرة طبقاً لما لديه من قيم . كما أن جعل المدرسة هيئة إصلاحية قد يدفعها بين أيدي الجماعات المنافسة ذات المصالح . وقد تتحول المدرسة إلى ما يشبه الثقافة السياسية تحت الضغط المستمر لتقديم جميع الاتجاهات والبرامج السياسية التي يفسدها التصبّب . بيد أن النظرة التوارية المحافظة والنظرة التقدمية والتجديدية المجددة يمكن أن تغير عدة نقاط تسهم في مناقشة دور المدرسة في التغيير من أهمها :

أولاً : أن المدرسة ، وإن كانت إحدى وظائفها الرئيسية المحافظة على التراث ونقله ، فإنها لا تنقل هنا التراث بطريقة تلقائية أو غير واعية . فالمدرسة لها دور في تنقيبة هذا التراث وغرينته . ومن خلال هذه العملية تستطيع المدرسة أن تسهم في التطوير الثقافي للمجتمع .

ثانياً: أن المدرسة لا تكتفي بنقل التراث نقيناً أو مفربلاً ، وإنما تأخذ في اعتبارها التطورات الثقافية والفكرية والتعليمية والحضارية الهامة التي يشهدها العصر . ولا يمكن للمدرسة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التطورات . وإنما ينبغي أن تدخلها في حسابها وتأخذها في اعتبارها . إننا نعيش الآن عصر يوصف بأنه عصر العولمة والتغير المعرفي وعصر علوم الحاسوب الآلي وعلوم الفضا . وعلوم الأحياء . وهندسة الجينات والوراثة . وهذه العلوم تفرض نفسها باللحاظ بدرجات متفاوتة على المجتمعات المعاصرة ، صغيرها وكبيرها ، غنيها وفقيرها على السواء . وكل النظم التعليمية في هذه البلاد لا يمكن أن تتجاهل أهمية هذه العلوم ، وعليها أن تنسج لها مجالاً في مناهجها ويرمجها التعليمية والإ أصبح مثلها مثل النعامة التي تتوهم بأنها تدفع الخطر عن نفسها عندما تدفن رأسها في الرمال .

ثالثاً: أن المدرسة ، بحكم ما لها من دور في تنمية المهارات العقلية والعلمية والعملية لدى الناشئة ، فإنها تهيء هؤلاء الناشئة وتعدهم للقيام بأدوار ووظائف في الحياة ما كان يتمنى لهم أن يقوموا بها بدون تعليمهم . وهذا يعني أن المدرسة من خلال هذه الوظيفة أو العملية تسهم في تحديد

الأوضاع الاجتماعية للفرد أو ما يسمى بالحركة الاجتماعي . ويقصد بالحركة الاجتماعي كما سبق أن أشرنا تحرك الأفراد صعوداً وهبوطاً على السلم الاجتماعي . ذلك أن التربية والتعليم يزيدان من قيمة الفرد الاجتماعية والاقتصادية . والعكس صحيح . والحركة الاجتماعي أشبه ما يكون بتبارات "الحمل" في الماء التي تكون في حركة صعود وهبوط . وفي حركة الصعود يرتفع معها أناس ، وفي حركة الهبوط ينخفض معها آخرون . وهكذا تصبح التربية عاملاً هاماً في التقدم الاجتماعي للفرد . وهي وظيفة تجديدية تستطيع التربية أو المدرسة من خلالها أن تسهم بصورة مباشرة في التغيير الاجتماعي في شكل المجتمع وتركيبه .